أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر
-دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015 -

عبد القادر شويرفات
طالب دكتوراه بجامعة الجزائر 03 - الجزائر
Kader392005@gmail.com

أ د. فارس فضيل
جامعة الجزائر 03 - الجزائر
fares.fodil@yahoo.fr

The impact of agricultural policies on food security in Algeria
An evaluation study of the programs applied between 2000-2015

Choirfat Abedkader
Phd student University of Algeria03 ; Algeria

Pr. Fodil Fares
University of Algeria 03; Algeria

Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على وضعية القطاع الفلاحي والأمن الغذائي بالجزائر، والذي عرف مجموعة من السياسات والبرامج التي طبقت عليه، والرامية إلى تطويره، تعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل، والتي كان أبرزها مخطط التنمية الفلاحية 2000-2004 ومخطط التنمية الفلاحية والريفية 2005-2009 ومخطط التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014 المرتكز على قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008، ومع كل هذه السياسات والبرامج التي طبقت لم يرق القطاع لتحقيق النتائج المرجوة منه بالرغم من تحقيق معدلات نمو معتبرة، ولا من تضييق الفجوة الغذائية، حيث لم تتجاوز مساهمته الـ15% من الناتج الداخلي الخام PIB في أحسن الأحوال، كما لم تتعدى قيم الإنتاج نسبة الـ70% من الاستهلاك الغذائي ويتم تغطية النقص عم طريق الاستيراد، مما يشكل عبأ على الدولة ويحد من أحداث تنمية في باقي القطاعات..

الكلمات المفتاحية: السياسات الفلاحية، الأمن الغذائي، النمو الاقتصادي، الفجوة الغذائية.

Abstract :

In this paper, we try to examine the status of the agricultural sector and food security in Algeria, which hadnumbers of policies and programs that it has applied to develop it, enhance food security and diversify sources of income, the most prominent of which is the agricultural development plan 2000-2004, the agricultural and rural development plan 2005-2009 And the Plan of Agricultural and Rural renovation 2009-2014, based on the Agricultural Guidance Law issued in 2008. With all these policies and programs applied, the sector did not achieve the desired results despite achieving significant growth rates, or narrowing the food gap. 15% of gross domestic product at best, and did not exceed the production ratio of 70% of the food consumption values, and the rest are covered by the import, which is a burden on the state and limits making development in other sectors..

Key words: *agricultural policies, food security, economic growth, food gap.*

مقدمة:

يشكل القطاع الفلاحي أحد أركان التنمية الاقتصادية في العصر الراهن، وذلك للأهمية البالغة التي يكتسيها إذ يعد مصدرا أولا للغذاء ولتكوين الناتج المحلي، وكذلك مجالا للتشغيل والقضاء على البطالة ناهيك عن تحصيل النقد الأجنبي إذا ما وصلت الدولة لتحقيق فوائض إنتاجية للتصدير.

والجزائر على غرار دول كثيرة سعت منذ عقود للاهتمام بهذا القطاع من أجل تحقيق الأمن الغذائي أولا وتدعيم دخلها الوطني وتنويعه للخروج من التبعية للريوع النفطية ثانيا، لذا فقد خصصت مقدرات مالية معتبرة وقوى بشرية لتطبيق استراتيجيات وسياسات مختلفة من شأنها تحقيق تنمية فعلية بهذا القطاع، نظرا لمعاناتها من العجز المتزايد في إنتاج الغذاء والذي لا يكفي لتغطية الاستهلاك الوطني، حيث تلجا لاستيراد كميات كبيرة منه مما ينهك ويستنزف احتياطاتها من النقد الأجنبي ويجعلها رهينة التبعية للعالك الخارجي.

إن اهتمام الجزائر بالسياسات الفلاحية المطبقة مطلع الألفية الثالثة خصوصا وجعلها قضية مهمة وهدفا ساميا، وجندت لذلك كل مواردها المتاحة إلا إيمانا منها بضرورة تحقيق الأمن الغذائي أولا وكأولوية لتحقيق التنمية الشاملة في باقي القطاعات، وانطلاقا من هذا الطرح تتبلور إشكالية بحثنا على النحو التالي:

- **إلى أي مدى نجحت السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر مطلع الألفية الثالثة إلى تعزيز متطلبات الأمن الغذائي؟**

إن الإجابة عن هذه الإشكالية إنما نسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على مختلف السياسات والبرامج المطبقة بالحزائر سنوات بين 2000 و 2015 والاطلاع على مضامينها؛
- ✓ التعرف على أدبيات الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة فيهما لمحاولة إصلاح وضعيتهم؛
- ✓ محاولة تقييم أثر هذه السياسات على قيم الانتاج والفجوة الغذائية؛
- ✓ تقديم مقترحات لتطوير القطاع وفي مجال القضاء على العقبات التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي واستدامته.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سنعمد إلى استخدام المنهج الوصفي لتوضيح صورة القطاع وعرض الجانب النظري للأمن الغذائي، ثم الأسلوب التحليلي عن طريق تحليل البيانات والمعطيات المجمعة حول الموضوع والمستقاة من مصادر رسمية وطنية ودولية، مقسمين البحث إلى ثلاث محاور أساسية:

أولا: السياسات الفلاحية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة؛

ثانيا: مفاهيم عامة للأمن الغذائي؛

ثالثا: تقييم أثر البرامج الفلاحية المطبقة في الجزائر على الإنتاج، النمو والفجوة الغذائية.

أولا: السياسات الفلاحية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة

شرعت الجزائر،بعد دخول الألفية الثالثة في انتهاج سياسة اقتصادية توسعية بهدف تطوير اقتصادها وإنعاشه خصوصا بعد الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال الفترة من 2001 إلى 2014 ، والمتمثلة في:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001 -2004؛
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو، الخماسيالأول 2005 -2009؛
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي، المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

إن انتهاج هذه السياسة كان من أجل تدارك التأخر التنموي الذي شهدته البلاد في عشرية التسعينات أعقاب الأزمة الاقتصادية، السياسية والأمنية التي عاشتها، وقد نال القطاع الفلاحي على غرار بقية القطاع من هذه السياسة نصيبا تجسد أساسا في السياسات المنتهجة خلال هذه الفترة والبرامج التي طبقت فيها والأتي ذكرها في النقاط الموالية.

1. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** PNDA(2000-2004)

أعدت الدولة هذا المخطط من أجل تجسيد أهدافها ومساعيها للنهوض بقطاع الفلاحة وتطويره ليتناسب مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة ومتطلبات اقتصاد السوق عن طريق برامج وسياسات مختلفة.

ولقد بدأ العمل بهذا المخطط سنة 2000 لتنمية وتطوير الإنتاج الفلاحي وتحسين المستثمرات، تم تطور في سنة 2002 ليضم التنمية الريفية مع الفلاحية، لمعاناة الريف من الفقر والحاجة إضافة لكونه فضاء رحب للتوسع في هذا المجال، ولضرورة دعم هذه الفئة وإسنادها من خلال هذا البرنامج.

وقد تم رصد غلاف مالي مقدر بـ 65.4 مليار دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري، أي ما يمثل 12.4% من المبلغ المخصص في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2000 [1] السالف الذكر، منها 55.89 مليار دج لقطاع الفلاحة لوحده كدعم مالي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية موزعة كما في الجدول أدناه:

جدول (1): هيكل الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000

الوحدة: 10^9دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة النباتية والحيوانية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجمـــــــــــوع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ص 32.

وقد حمل هذا المخطط في طياته عديد الأهداف من بينها:

- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي وتنويعه من أجل استدامة الأمن الغذائي وتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية وتغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني؛
- ✓ الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية؛
- ✓ ترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة بغية التوجه للتصدير؛

- ✓ تشجيع الاستثمار الفلاحي والحفاظ على العمالة الفلاحية، والرفع من قدرة القطاع الفلاحي في التشغيل؛
- ✓ تحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستواهم المعيشي؛
- ✓ دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز واستصلاح أراضي الجنوب.

هذا ويؤكد المخطط على ضرورة تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في القطاع عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية والنوعية خصوصا للمنتجات ذات المزايا النسبية لولوج عالم التصدير والانفتاح على العالم الخارجي بالمنتجات القادرة على المنافسة وخلق فرص العمل.

2. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** 2005- 2009

بعد انتهاء الخماسي الأول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جددت الدولة مساعيها لتحسين الاقتصاد عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009/2005 والذي يعد امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ مقداره 4202.7 مليار دج بما فيها 1216 مليار دج كباقي انجاز من المخطط السابق[2]، كما أضيف لهذا البرنامج التكميلي بعد إقراره برنامجين خاصين، الأول يتعلق لمناطق الجنوب بغلاف مالي قيمته 432 مليار دج والثاني مخصص لمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج[3].

كما كان للقطاع الفلاحي من هذا البرنامج التكميلي نصيبه والمقدر بـ" 300 مليار دج"[4]، في إطار تنفيذ الشطر الثاني أو التكميلي كذلك من مخطط التنمية الفلاحية والريفية PNDAR من أجل استمراره لتطوير المستثمرات الفلاحية والضبط والتطوير، وإنشاء مستثمرات جديدة والتشجيع على المشاريع الجوارية لمحاربة التصحر، تربية المواشي وتوسيع الثروة الغابية.

ومما يميز الشطر الثاني من هذا المخطط هو صدور القانون 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، والذي سطر محاورا للتنمية الفلاحية المستدامة، بصفة عامة والريف بصفة خاصة.

وقد ركز هذا القانون على تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تساعدها على المساهمة في تحسين الأمن الغذائي وتثمين وظائفها الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، بتشجيع جهودها في التنمية الاقتصادية والتنمية الفلاحية المستدامة، ويرمي هذا القانون إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في الرقي والرفع من مستوى الأمن الغذائي؛
- ✓ تطور التحكم في التنظيم وأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، ولزيادة في إنتاجيته وتنافسية مخرجاته، مع حماية الأراضي والاستخدام الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء الاقتصاديين في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الدائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ولبلوغ الأهداف المسطرة والمذكورة أعلاه ركز هذا القانون على[5]:

- ✓ تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج؛
- ✓ ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، ودعم تقني وقانوني يسمح بتطورها واستمرارها؛
- ✓ إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا السلالات الجيدة من الحيوانات؛
- ✓ تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الظروف الايجابية، لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية؛
- ✓ التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- ✓ المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات وطبيعة هذه الأراضي؛
- ✓ المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري، وتقنين استغلال الأراضي الفلاحية؛
- ✓ تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛
- ✓ المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛
- ✓ وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج؛
- ✓ وضع نظام إعلامي ومعلوماتي تقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقة حقيقية وفعالة للنشاط الفلاحي؛
- ✓ التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ✓ ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى ضمان عصرنة الصناعة الفلاحية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها؛
- ✓ الاستعمال الرشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور؛

- ✓ ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة؛ بالإضافة إلى تجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي؛
- ✓ ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية؛

يعد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

3. **سياسة التجديد الفلاحي والريفي** PNDRAR (2010-2014)

ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث حدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني.

وقد رصد لهذا البرنامج ضمن تطوير قطاع الفلاحة للفترة الخماسية التنموية 2010-2014 مبلغ يقدر بـ1000 مليار دج، بمعدل 200 مليار دج سنويا، حيث قدر نصيب برامج التنمية الريفية بمعدل 60 مليار دج سنويا من اجمالي مخصصات البرنامج[6].

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[7]:

- ✓ رفع تحدي الأمن الغذائي وإرساء تنمية مستدامة تتناغم مع الأقاليم الريفية؛
- ✓ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية دون تمييز أو إقصاء؛
- ✓ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية، وهي:

1.3. **التجديد الفلاحي**: ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، حيث يهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج؛ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية؛ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك، من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، ودعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع لخلق قيمة مضافة على طول السلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي،علما أن هناك حوالي تسعة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية وهي: الحبوب؛ اللحوم الحمراء والبيضاء؛ البطاطس؛ الطماطم الصناعية؛زراعة الزيتون والنخيل؛ البذور و الشتائل[8].

وتعتمد سياسة التجديد الفلاحي على الاهتمام بتنفيذ البرامج التالية:

- ✓ برنامج تكثيف زراعة الحبوب؛
- ✓ برنامج تنمية الإنتاج الوطني من الحليب؛
- ✓ برنامج البطاطا؛
- ✓ برنامج إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء؛
- ✓ برنامج القضاء على الأراضي البور؛
- ✓ برنامج تطوير إنتاج الطماطم الصناعية؛
- ✓ برنامج تطوير البقول الجافة.

2.3. **التجديد الريفي**: يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم وضع سياسة التجديد الريفي من خلال برامج للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل إلى الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية؛ كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة.

ويقوم برنامج التجديد الريفي على تنفيذ ثلاث برامج أساسية هي[9]:

- ✓ حماية الأحواض المائية؛
- ✓ مكافحة التصحر؛
- ✓ الحماية والإدارة المستدامة للثروة الغابية.

3.3. **برامج الدعم المشتركة**: وهو يشكل الشطر الثالث من سياسة التجديد الفلاحي والريفي إذ يركز بدوره على تنفيذ عدة برامج تتكامل مع سابقاتها لتجسيد هذه السياسة الطموحة للدولة، ومرتكزاته يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ برنامج اقتصاد المياه؛
- ✓ برنامج البذور والشتلات؛
- ✓ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني؛

حيث يتطلب تنفيذ البرامج المختلفة السابقة الذكر في إطار التجديد الفلاحي والريفي تعزيز قدرات الدعم، ولا سيما من خلال برنامج بناء القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT) لتحديث المزارع وتطوير المناطق الريفية، والتركيز على برامج الدعم والتدريب والاتصال والإرشاد والمرافقة في إعداد البحوث المتعلقة بهذا المجال.

ثانيا: مفاهيم عامة للأمن الغذائي

إن مفهوم الغذاء ليس وليد الساعة في المجال الاقتصادي ولا حدثا جديدا في تاريخه فقد تغير النظر إلى مفهوم الغذاء والأمن الغذائي عبر تاريخ الفكر الاقتصادي ومر بعديد المراحل ولعل أولها كان في القرن السابع عشر[10]، حين ظهر مفهوم الأمن الغذائي في كتاب المفكر الانجليزي توماس روبرت مالتوسThomas Robert Malthus سنة 1978 المعنون بـ "مقال عن مبدأ السكان" An essay on the principle of population ، حيث ذكر في هذا الكتاب أن مستقبل الاقتصاد سيكون قاتما أو غير واضح، بما أن نمو السكان يزداد بمتتالية هندسية ويتضاعف عددهم كل 25 سنة في حين أن الناتج الفلاحي يتزايد بمتتالية حسابية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى انعدام الأمن الغذائي وحصول مجاعات ما لم يكن هناك تحكم في الولادات[11].

1. **تعريف الأمن الغذائي:**

لقد أخذ مفهوم الأمن الغذائي عدة تعاريف من هيئات دولية وجهات رسمية زيادة على تعريف المفكرين الاقتصاديين له، بناء على عدة متغيرات نراها كل جهة ذات تأثير مهم ودلالة واضحة على معناه، فبعد أن كان في خمسينيات القرن الماضي مساو للاكتفاء من المواد الغذائية الأساسية، تغير بعد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة سنة 1974 ليعرف على أنه الحصول على الغذاء الكافي للإنسان، وفي ما يلي سرد لأهم التعاريف التي أتت لتوضح مفهومه:

1.1. **تعريف منظمة الأغذية والزراعة** FAO:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة في القمة العالمية للغذاء سنة 1996 الأمن الغذائي على أنه:" يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس وفي جميع الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى ما يكفي من الغذاء الأمن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية"[12].

والملاحظ هنا أن هذا التعريف يركز على عدد من الأسس في تحديده وتحليله لمفهوم الأمن الغذائي وهي أبعاد أربع يمكن إيجازها في ما يلي:

1.1.1. **التوافر الفيزيائي للغذاء**: ويتناول توافر الأغذية "جانب العرض" للأمن الغذائي ويتحدد حسب مستوى وإنتاج الأغذية، ومستويات المخزون، وصافي التجارة.

2.1.1. **إمكانية الوصول إلى الغذاء اقتصاديا وماديا**: فالتوافر الكافي من الأغذية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية. وقد أدت المخاوف بشأن الوصول إلى الغذاء غير الدقيق إلى زيادة تركز السياسات على الدخل والنفقات والأسواق والأسعار في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

3.1.1. **استخدام الأغذية**: الاستخدام عادة ما يفهم على أنه الطريقة التي يجعل الجسم أكثر من المواد الغذائية المختلفة في الغذاء. فالكمية الكافية من الطاقة والمغذيات التي يتلقاها الأفراد هي نتيجة لممارسات الرعاية الجيدة والتغذية، وإعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية.

جنبا إلى جنب مع الاستخدام البيولوجي الجيد من المواد الغذائية المستهلكة، وهذا يحدد الوضع التغذوي للأفراد.

4.1.1. **استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى مع مرور الوقت**: حتى إذا كان تناول الطعام الخاص بك كافيا اليوم، لا يزال يعتبر أنك تعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا كان لديك وصول غير كاف إلى الغذاء على أساس دوري، مما يعرض للخطر تدهور الوضع الغذائي الخاص بك.

وقد تؤثر الظروف الجوية السيئة أو عدم الاستقرار السياسي أو العوامل الاقتصادية (البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية) على وضعك الغذائي. ولكي تتحقق أهداف الأمن الغذائي، يجب الوفاء بجميع الأبعاد الأربعة في وقت واحد.

كما وتجدر الإشارة إلى التفريق بين مصطلحي الأمن الغذائي وأمان الغذاء والتي أشير إليها في التعريف أعلاه، حيث يعتقد البعض أن المصطلحين سيان في حين أن بينهما اختلافا واضحا في المعنى، حيث تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على انه "الغياب التام أو الوجود بمستويات مقبولة وآمنة من الملوثات أو الغش أو السموم التي تحدث طبيعيا أو أي مادة أخرى تجعل الأغذية مضرة بالصحة بشكل مزمن أو آني"[13]، فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الفلاحي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

كما أن إنتاج السلع الغذائية مر بعدة مراحل وتوجهات حيث كان أولا منصبا على توفير السلع فقط، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وها نحن في هذه المرحلة نركز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام لدى الكثيرين خصوصا بعد ظهور الأمراض المتنقلة عن طريق الغذاء كجنون البقر والحمى القلاعية ..... وغيرها والتي أصبحت تشكل هاجسا حقيقيا وتخوفا كبيرا كلما ظهرت في منطقة ما.

2.1. **تعريف المنظمة العالمية للصحة**: الأمن الغذائي يتحدد بكونه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة- خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما

للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الفلاحي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الاخير"[14].

3.1. **تعريف البنك الدولي**: يعرفه على أنه" :إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات وأوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية "،وعليه يستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي:

- **الأساس الفيزيقي**: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لان يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.
- **أساس الشمول**: بحيث يشمل كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر عن قدراتهم المالية أو الشرائية.
- **الأساس الزمني**: والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات، خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.
- **مصدر الحصول على الغذاء**: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية[15].

4.1. **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية**: "الأمن الغذائي هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[16].

2. **أنواع الأمن الغذائي ومستوياته**

بالتمعن في التعاريف السابقة الذكر نلحظ أنها أحاطت في مجملها بالنقاط الواجب إدراجها في توضيح معنى الأمن الغذائي وبحكم الاختلاف الحاصل في مفهومي الأمن والاكتفاء الغذائي فإن الاختلاف بينهما هو جوهر التفريق بين أنواع الأمن الغذائي ومستوياته.

1.2. **أنواع الأمن الغذائي**: من خلال التعاريف التي أوردناها حول مفهوم الأمن والاكتفاء الغذائيين يمكننا التمييز بين نوعين من الأمن الغذائي هما[17]:

1.1.2. **الأمن الغذائي المطلق**: ويعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن

الغذائي يواجه انتقادات كثيرة لأنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

2.1.2. **الأمن الغذائي النسبي**: يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بنظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى.

وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به إنتاج حسب القدرات نسبة من هذه الاحتياجات، مع الالتزام بتوفير المواد اللازمة لتوفير الغير متاح منها عن طريق منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

2.2. **مستويات الأمن الغذائي**: عند تمعننا في تعريف الأمن الغذائي فإننا نجد أنه يمر بعدة مستويات يمكن بها قياسه، فإنتاج كل الحاجات الغذائية محليا يسمى اكتفاء أو أمن غذائي مطلق في حين يسمى أمنا نسبيا في حال كانت تلبية هذه الاحتياجات بالتشارك إنتاجا وتوفيرا من مصادر خارجية وتختلف درجة الاكتفاء لكل قطر حسب القدرة المادية لقاطنيه ومستوى معيشتهم وكذا قدرتهم على الإنتاج، لذلك فإن الأمن الغذائي له عدة مستويات هي كالآتي:

1.2.2. **مستوى الكفاف**: وفقا للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للغذاء FAO، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتوفير هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء، ويلاحظ من شرح هذا المستوى أنه يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية لبقاء الفرد حيا[18].

2.2.2. **المستوى الوسطي**: ويتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن التخلص من مشكل سوء التغذية وذلك عن طريق الحيازة على قدر ملائم من الغذاء والمغذيات الضرورية بكل الأفراد والتي تمكنهم من تلبية حاجاتهم الضرورية.

3.2.2. **المستوى المرتقب**: يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لرعاياها إلى حد يسمح لهم بمزاولة أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية. فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة، أي طاقات الإنتاج من جهة ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المرتقب من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي:

❖ **عرض الغذاء**: سواء كان منتجا محليا أو عن طريق التجارة الخارجية.

❖ **الطلب على الغذاء**: فتوفير عرض الغذاء وحده غير كاف للطلب عليه، لأنه كلما ارتفع مستوى الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المرتقب من الغذاء، والذي يمنح الفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي تطور البلد وزيادة درجة الأمن الغذائي[19].

3. أهمية الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

1.3. **أهمية الأمن الغذائي**: يحتل الأمن الغذائي أهمية بالغة لدى الأفراد والمجتمعات، يدكن توضيحها في النقاط التالية[20]:

- ✓ يعطي قوة القرار السياسي ويدعم الاستقلال الوطني والسلم الأهلي؛
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ مواجهة التقلبات الاقتصادية والمتغيرات السياسية الدولية بشكل أفضل وآمن؛
- ✓ مواجهة التغيرات الجغرافية الطبيعية والتغيرات المناخية كالارتفاع الشديد بدرجات أو شح الأمطار أو حدوث الحرائق وغير ذلك؛
- ✓ الارتفاع الحاد بالأسعار المتعلقة بالمحاصيل الإستراتيجية في الأسواق العالمية، زيادة عدد السكان، ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد كلها عوامل زادت من ضرورة الاهتمام بالأمن الغذائي وتحقيقه؛
- ✓ استخدام العديد من دول العالم العظمى والكبرى المنتجة للمحاصيل الغذائية المهمة كالحبوب سلاحا للضغط السياسي ولتحقيق أهداف أخرى ضد الدول غير المنتجة أو ذات الإنتاجية القليلة.

كما أن الأمن الغذائي يعد ضمانا للاستقلالية التامة والإرادة الحرة؛ فالدول الاستعمارية كثيرا ما تستخدم أسواق الغذاء العالمية وأسعارها وسيلة لابتزاز دول العالم الثالث التي تحاول تلبية ما ينقصها من الأسواق الخارجية، وبسبب زيادة أسعار بعض السلع أو احتكارها تبقى دول العالم الثالث مرتهنة لسياسات تلك الدول وإملاءاتها.

2.3. **العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي**

1.2.3. **العوامل الديموغرافية**: إن التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصور سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة ، كما أن زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الفلاحي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الفلاحي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء القطاع الفلاحي،

مما ولد نقصا في العرض، قابلته زيادة في الطلب على الغذاء، وهو ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء.

2.2.3. **العوامل التكنولوجية** : ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الفلاحية، والتي عرفتها الفاو على أنها "تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أوتطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة"[21] فالبحث العلمي في مجال الزراعة يهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح آفاقا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الفلاحية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للإجهاد البيئي وبمواصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية. والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الفلاحية الحديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية[22].

3.2.3. **العوامل السياسية**: إن تدهور الأوضاع السياسية وما يرتبط بها من مشاكل في دولة ما، يؤثر بدرجة كبيرة على الوضع الغذائي لتلك الدول، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية، إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزفت الكثير منها وأبعدتها عن التفكير في التنمية الفلاحية.

4.2.3. **العوامل المناخية** : يرتبط الإنتاج الفلاحي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة من أمطار ورياح وحرارة ، إذ أن أيتقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي خاصة بسبب الاحتباس الحراري، لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لذا تأثير سلبي على تحقيق الأمن الغذائي،ومثال ذلك أستراليا لما شهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الفلاحية ما أدى إلى انخفاض الناتج الفلاحي، ولكونها من الدول الكبرى المصدرة، فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، مما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

5.2.3. **صناعة الوقود الحيوي**: تعتبر الطاقة الأحفورية التقليدية الشكل المهيمن منذ عقود على مصادر الطاقة في العالم، والتي تستخرج من النفط كمصدر رئيسي لها إضافة للفحم والغاز، ونتيجة لأسباب عديدة أهمها ارتفاع أسعار النفط والتأثيرات السلبية للإنبعاثات السامة من الوقود الأحفوري على البيئة والمناخ، فقد توجه الاهتمام بالطاقة نحو بديل آخر متمثلا في الطاقة الحيوية التي يعتمد في إنتاجها على المواد الفلاحية، فزيادة توجيه المواد

الفلاحية من استعمالها كغذاء نحو استعمالها في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى انخفاض المعروض منها للحاجيات الغذائية، وهو ما من شأنه رفع أسعارها في السوق العالمية، إضافة إلى التسبب في أزمة نقص في الغذاء للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يحتل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر في دخولهم. فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي يساهم في رفع مستويات أسعار الأغذية بصورة ملموسة بسبب حالة إعادة تخصيص الموارد المنتجة للغذاء باتجاه إنتاج الوقود الحيوي، مما يلحق خسائر بالمستهلكين خصوصا منخفضي ومحدودي الدخل[23].

6.2.3. **العوامل المادية والمالية**: يرتبط الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بتوافر الموارد المادية والمالية والمائية، وفي هذا الإطار يُتوقع أن الدول التي تعطي أهمية إستراتيجية للقطاع الفلاحي لديها وتوفر له إمكانيات مالية هائلة يمكن لها أن توفر الغذاء محليا لأفراد مجتمعها، كما أن التطور الهائل في استغلال الأساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي تساهم في الرفع من إنتاجيتها وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول.

4. **مؤشرات الأمن الغذائي**

هناك عدة مؤشرات للأمن الغذائي تمكن من معرفة وضعيته وحالته في أي بلد، مع العلم انها تختلف من دولة إلى أخرى إلا انه يمكن اختصار أهمها والتي تعطي دلالة على وضع الأمن الغذائي في النقاط التالية:

1.4. **الناتج المحلي الاجمالي**: تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

2.4. **الناتج المحلي الفلاحي**: يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الفلاحي، فالتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود .فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا[24].

3.4. **متوسط استهلاك الفرد من الغذاء**: ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء/ عدد السكان، لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء، ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعتبر بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع،وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية والذي لا يصل إلى مستحقيه من المحتاجين.

4.4. **القدرة على إنتاج الغذاء محليا**: ليس هناك شك في أن زيادة إنتاج الغذاء محليا يزيد من الأمن الغذائي، ولكن ليس بشكل مطلق، أي أن الذي لا يستطيع إنتاج الغذاء محليا لا يمكنه تحقيق أمنه الغذائي، وتقاس القدرة على إنتاج الغذاء محليا بمساحة الأرض المحصولية، ونصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة، والرقم القياسي لإنتاج الغذاء، وهذا الأخير يعتبر أكثر المؤشرات التي ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائي.

5.4. **مؤشر نسبة إجمالي الصادرات الغذائية إلى الواردات الغذائية** : يعتبر مؤشرا هاما لقياس الأمن الغذائي على المستوى الكلي، وهو عبارة عن رصيد الميزان التجاري الغذائي إن صح التعبير، فكلما كانت العلاقة بين الصادرات الفلاحية والواردات الغذائية في حدود نطاق معتبر، بمعنى أن الصادرات كافية لتحمل الواردات الغذائية يعتبر البلد أمنا غذائيا، وكلما نقصت نسبة تغطية الصادرات للواردات كلما كان الميزان الغذائي عاجزا وبالتالي يكون الأمن الغذائي نسبيا بقدر نسبة التغطية.

ثالثا: تقييم أثر البرامج الفلاحية المطبقة في الجزائر على الإنتاج، النمو و الفجوة الغذائية:

إن تطبيق الحكومات المتعاقبة لعدة برامج إصلاحية في قطاع الفلاحة وتركيزها عليه إنما لتحقيق هدف أساسي وسام، هو تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى وتحقيق نمو اقتصادي معتبر، إضافة إلى تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للريوع النفطية، لذا سنحاول تقييم هذه البرامج والتي طبقت ما بين سنتي 2000 و2015 من خلال تحليل النمو في القطاع الفلاحي بمقارنة الناتج الفلاحي بالناتج المحلي، ومحاولة تقدير الفجوة الغذائية بمؤشر الميزان التجاري الفلاحي الإجمالي خلال نفس السنوات.

1. **تحليل تطور الإنتاج النباتي والحيواني خلال فترة** 2000-2015

لاشك في أن برامج الإصلاحات التي طبقتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة كان لها أثرا محسوسا على الإنتاج الفلاحي وعلى استغلال الأراضي الفلاحية بصفة عامة، وما هذا الأثر إلا نتيجة للمخصصات المالية المعتبرة التي دعم بها القطاع من أجل تنميته واستخدامه لتنويع الدخل الوطني بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي ما يلي عرض لا هم التطورات الحاصلة في القطاع في الشقين النباتي والحيواني:

1.1. **تطور الإنتاج النباتي**: يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الاقتصاد، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، ويضم الإنتاج النباتي مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية الأساسية، لعل أهمها: مجموعة الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية، التمور والزيتون. وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان،وقد استطاعت الجزائر خلال الفترة هذه الفترة 2000-2015 من تحقيق نسب نمو معتبرة في المحاصيل النباتية الأساسية، فقد حققت نسبة نمو في محاصيل الحبوب مقدرة بـ 29.18% في

الموسم 14-2013 مقارنة بسنة 00-2001 وقد كانت حققت نسبة أكبر سنة 09-2008 تجاوزت الـ97% أي الضعف تقريبا، وما قيمته 143% في البقول الجافة بين 2001 و2014، وكذا 265% في الخضر أي بقرابة ثلاثة أضعاف، في حين ارتفع إنتاج كل من الزراعات الصناعية، الحمضيات والتمور إلى الضعف إلا منتوج الزيتون الذي ظل متذبذبا خلال الفترة مع أنها شهد نسبة نمو بثلاث أضعاف خلال الموسم 13-14 مقارنة بالموسم 00-01، وإحصائيات الجدول (2) تظهر تفصيل القيم المذكورة أعلاه.

جدول (2): حصيلة الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: طن

الانتاج/ الموسم	01-2000	03-2002	05-2004	07-2006	09-2008	11-2010	2013-14
الحبوب	26,591,760	42,659,620	35,274,335	36,019,070	52,531,502	37,264,740	34,352,300
البقول الجافة	384,360	577,480	417,060	500,830	642,890	788,170	937,000
الخضر	33,622,030	49,088,610	59,265,500	55,242,790	72,912,950	95,692,325	122,977,300
الزراعات الصناعية	4,749,210	4,440,490	5,246,015	2,688,920	3,999,863	7,237,140	10,743,100
الحمضيات	4,699,600	5,599,300	6,274,060	6,894,670	8,444,950	11,067,500	10,408,500
الزيتون	2,003,390	1,676,270	3,164,890	2,089,520	4,751,820	6,107,755	2,745,100
التمور	4,373,320	4,922,170	5,162,934	5,269,210	6,006,960	7,248,940	9,343,800

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصاء- حوصلة 1962-2011- والمنظمة العربية للتنمية الزراعية مجلدات 36/35/34.

وترجع التذبذبات في قيم الناتج الفلاحي لبعض المحاصيل خصوصا الحبوب الزراعات الصناعية والزيتون إلى الأحوال الجوية كون أغلبها زراعات مطرية وغير مسقية وبالتالي يتأثر بكمية التساقط لكل سنة.

2.1. **تطور الإنتاج الحيواني**: القطاع الحيواني كذلك كان له نصيب من النمو في شتى الأصناف فقد ارتفعت الثروة الحيوانية بمقدار 57.14% في مجملها، حيث بلغ عدد رؤوس الأبقار سنة 2014 حوالي 2049.65 ألف رأس مقارنة بـ 1595 ألف رأس سنة 2000، والظأن 27807.23 ألف رأس سنة 2014 و 17616 ألف رأس سنة 2014، أما الماعز فقد بلغ تعدادها الـ 5129 ألف رأس مقابل 3027 لنفس السنوات، في حين تراجع تعداد الخيول إلى 42.01 ألف رأس بعد ما كان 44 ألف رأس سنة2000.

كما حقق إنتاج اللحوم الحمراء (الذبائح المراقبة) نسبة نمو بمقدار 43،23% سنة 2012 مقارنة بسنة 2000، أما الذبائح من اللحوم البيضاء فقد سجلت نمو بمقدر حوالي 50% بين 2000 و2009 لتنخفض بعدها إلى ما يقل عن 30% ويرجح أن يكون ميل المستهلكين إلى اللحوم الحمراء بنسبة اكبر خلال السنوات الأخيرة سببا في تراجع نسبة النمو في فرع اللحوم البيضاء خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى ارتفاع سعر الأغذية الموجهة للأنعام.

2. **تحليل النمو في القطاع الفلاحي:**

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق حركة الإنتاج وزيادته في مختلف القطاعات، وبحكم أن قطاع الزراعة يعد أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، والذي يعول عليه كثيرا لدفع عجلة التنمية وتنويع الموارد المالية

للاقتصاد، سنحاول فيما يأتي تحليل النمو فيه مقارنة بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح للسنوات محل الدراسة.

مخطط: يبين تطور الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام للجزائر بين سنة 2000 و2015

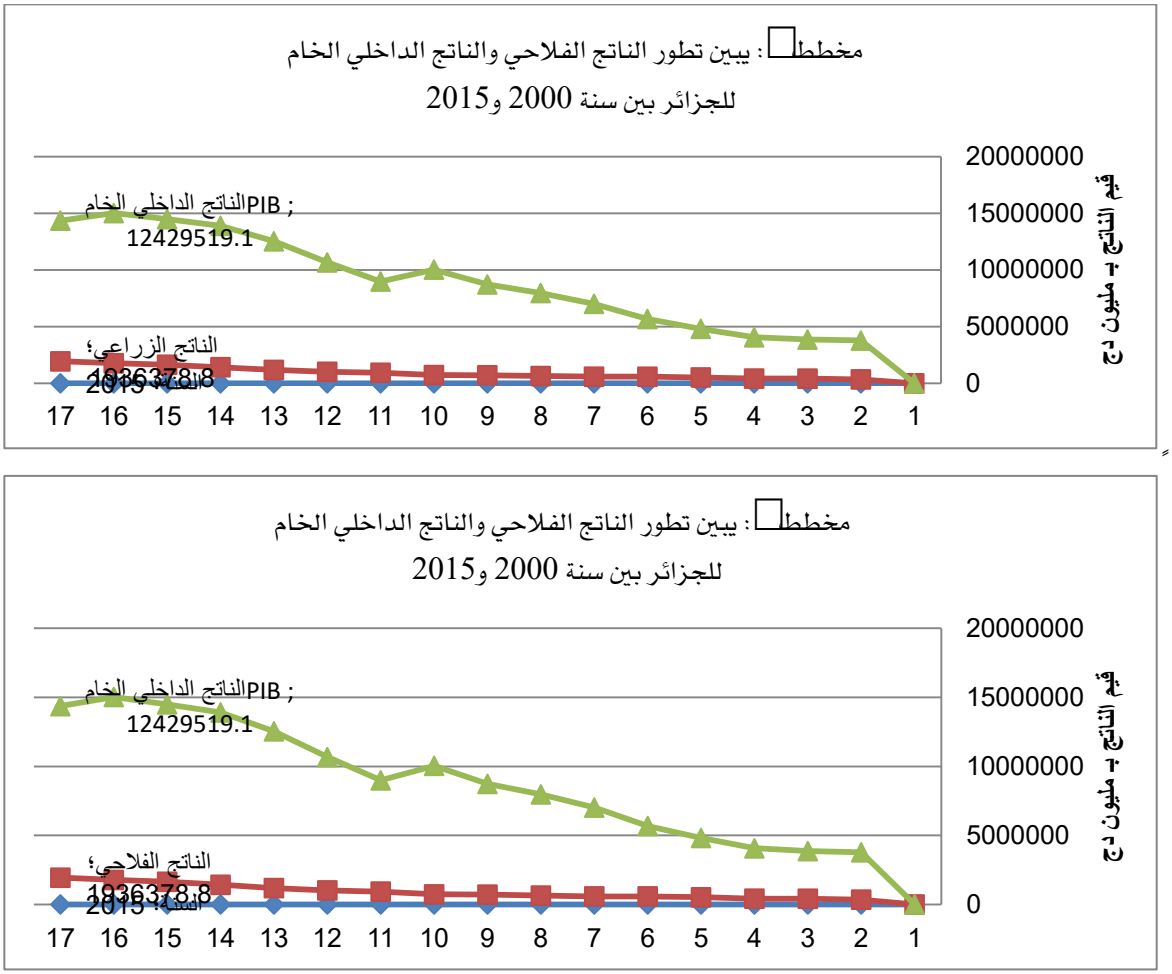

مخطط: يبين تطور الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام للجزائر بين سنة 2000 و2015

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج الـEXEL واحصائيات الجدول 4.

فبالنظر إلى الإحصائيات المجمعة في الجدول 4 أسفله والمخطط 1 أعلاه نلحظ جليا أن الناتج الفلاحي عرفا نموا كبير خلال الفترة المذكورة حيث ارتفع بأكثر من خمس أضعاف بمقارنة سنة 2015 بسنة 2000، والناتج الداخلي الخام ارتفع بأكثر من ثلاث أضعاف باعتبار نفس السنوات، غير أنها نسبة النمو الهائلة هذه لا تعود كلها إلى التحسن في القطاع بقدر ما نشا جزء كبير منها من التغيرات والتطورات الحاصلة في الأسعار العالمية للغذاء وكذا ارتفاع سعر البترول في العشر سنوات الأولى فيما تعلق بالناتج الداخلي الخام، ومع ذلك يمكننا القول بأن القطاع الفلاحي قد حقق نسبة نمو معتبرة نمو معتبرة كون النمو النسبي للناتج الفلاحي مقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقل من 10.09% في سنة 2000 إلى 15.58% في سنة 2015 أي أن نسبة النمو الحقيقية في القطاع فاقت الـ 54% وتعد هاته النسبة جد ايجابية وهي تعكس مدى تأثير السياسات المطبقة في القطاع على نموه.

الجدول (4): إحصائيات الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام لسنوات 2000-2015

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الفلاحي PA	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة PA/PIB	السنة	الناتج الفلاحي PA	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة PA/PIB
2000	346,171.40	3,430,857.30	10.09%	2008	727,413.10	9,314,979.80	%7.81
2001	412,119.50	3,451,958.40	%11.94	2009	931,349.10	8,054,982.30	%11.56
2002	417,225.20	3,645,911.40	%11.44	2010	1,015,258.80	9,656,782.20	%10.51
2003	515,281.70	4,296,969.80	%11.99	2011	1,183,216.10	11,355,944.00	%10.42
2004	580,505.60	5,099,672.70	%11.38	2012	1,421,693.30	12,483,051.80	%11.39
2005	581,615.80	6,436,135.10	%9.04	2013	1,640,006.10	12,856,820.80	%12.76
2006	641,285.00	7,332,260.00	%8.75	2014	1,771,495.60	13,257,015.60	%13.36
2007	708,072.50	8,021,812.00	%8.83	2015	1,936,378.80	12,429,519.10	%15.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية رقم 609، الحسابات الاقتصادية من 2000 الى 2011 و
http://www.ons.dz/-Les-Comptes-Nationaux-Annuels

3. **تحليل الفجوة الغذائية عن طريق مؤشر الميزان التجاري الفلاحي:**

يعبر مؤشر الميزان التجاري الفلاحي عن الفارق بين الصادرات والواردات من السلع الفلاحية والغذائية، فهذا الأخير سيحدد لنا مقدار الفجوة الغذائية من خلال معرفة النقص من الغذاء الذي نوفره عن طريق الاستيراد وليس له تغطية مباشرة من ذات القطاع، والجدول (5) أدناه يوضح حالة الميزان التجاري الفلاحي خلال فترة الدراسة.

الجدول: (5) الصادرات والواردات الفلاحية والغذائية للفترة 2000-2015 للجزائر[25]

الوحدة: مليون دج

السنة	الصادرات الفلاحية والغذائية	الواردات الفلاحية والغذائية	الميزان التجاري الغذائي	السنة	الصادرات الفلاحية والغذائية	الواردات الفلاحية والغذائية	الميزان التجاري الغذائي
2000	3267.1	188173	-184906	2008	7725	519217.2	-511492
2001	3883.3	196007.9	-192125	2009	8212.6	442893.7	-434681
2002	4391.3	230204	-225813	2010	23464.3	476213.3	-452749
2003	3745.5	217242.2	-213497	2011	25906.6	745883.8	-719977
2004	4773.4	271428.5	-266655	2012	24530.4	725281.2	-700751
2005	4976.4	274930.9	-269955	2013	31951.9	800835.4	-768884
2006	5391.8	282994.4	-277603	2014	26186.2	939650.2	-913464
2007	6178.5	353798.3	-347620	2015	23637.2	1002475.7	-978839

Source:ONS,(2007-2015) collection statistique n 201/2016
(2000-2006): http://www.ons.dz/IMG/pdf/Evolution_expo_92-06.pdf
+ http://www.ons.dz/IMG/pdf/Evolution_impo_92-06-4.pdf

استنادا إلى الإحصائيات والأرقام المحجوزة في الجدول (5) أعلاه يمكننا القول بأن الصادرات الفلاحية والغذائية عرفت نمو مطردا خلال الفترة من 2000 إلى 2009 في حين حققت قفزة نوعية خلال سنوات 2010 حتى 2015 وهو راجع إلى الإجراءات والتسهيلات التي تم اعتمادها لتصدير المنتجات الفلاحية، والتي مكنت من مضاعفة قيمة الصادرات إلى أكثر من 6 أضعاف بين 2000 و2015 ومع ذلك فهي لم تتجاوز نسبة الـ1% من قيمة

الصادرات الكلية. في حين أيضا سجلت الواردات نموا هائلا حيث تجاوزت قيمتها سنة 2015 خمسة أضعاف سنة 2000 وذلك لاعتبارات عدة لعل أهمها الزيادة في عدد السكان والذي سجل نموا بمقدار 31.38% بين السنتين المذكورتين من جهة، وارتفاع أسعار الغذاء في الاسواق العالمية[26] من جهة ثانية بسبب ارتفاع أسعار النفط والتوجه نحو الوقود الحيوي وكذا ارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب سنوات 2007/2007.

وبهذا فقد سجل رصيد الميزان التجاري الفلاحي نتائج سلبية خلال كل الفترة،وبفجوة ضخمة وفارق شاسع بين قيم الصادرات والواردات حيث أن الصادرات الفلاحية لم تغط في أحسن الأحوال إلا 4.93% من قيمة الصادرات كأعلى قيمة وذلك في سنة 2010، وهو ما يدل على اتساع الفجوة وصعوبة سدها اعتمادا على القطاع نفسة بل يجب اعتماد مصادر أخرى لتغطية هذا العجز وهو ما يشكل خطرا على الأمن القومي حال ارتفاع الأسعار مما يكلف الدولة مزيفا من العملة الصعبة، ومع ذلك فإن القطاع الفلاحي في الجزائري يغطي ما نسبته 70% من الاستهلاك الغذائي ويتم استيراد الباقي من الخارج وبتغطية من القطاعات الأخرى أو بالأحرى قطاع المحروقات، مما يؤثر سلبا على التنمية حيث تدفع فواتير ضخمة لتغطية واردات الغذاء بدل أن تستغل في إحداث تنمية حقيقية في قطاعات أخرى.

وأكبر فجوة غذائية تعاني منها الجزائر تتعلق بمنتج الحبوب والدقيق، ليليه منتج السكر الخام، ثم يأتي في المرتبة الثالثة منتج الزيوت النباتية، وهي من المعروف أنها السلع ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر؛ كما تشكل متوسط واردات الجزائر من السلع الفلاحية والغذائية ما نسبته، 40.76% من قيمة الواردات الكلية، خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2008 يساهم فيها منتج الحبوب والدقيق بنسبة، 34.61% في المرتبة الأولى والزيوت النباتية بنسبة 9.73% في المرتبة الثانية. في المقابل بلغ متوسط صادرات الجزائر خلال نفس الفترة ما نسبته 7.65% من قيمة الصادرات الكلية، ساهم في هذه النسبة منتوج الفاكهة في المرتبة الأولى، حيث تمثل قيمة إلى واردات الغذائية حوالي خمس مرات قيمة الصادرات، كما بلغت قيمة واردات الجزائر خلال سنة 2010 ما نسبته 32.38% يساهم فيها الدقيق والحبوب بنسبة 12.61% في المقابل بلغت قيمة الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية إلى الخارج خلال نفس السنة ما نسبته 0.71% من قيمة الصادرات الكلية، وتمثل قيمة الواردات الغذائية حوالي 41 مرة قيمة الصادرات منها، كما بلغت قيمة واردات الجزائر الغذائية خلال سنة 2011 ما نسبته 32.38% من قيمة الواردات الكلية، يساهم فيها دائما منتجات الحبوب والدقيق في المرتبة الأولى، في المقابل بلغت قيمة الصادرات من المواد الفلاحية والغذائية خلال نفس الفترة ما نسبته 0.72% حيث تمثل قيمة الواردات الفلاحية والغذائية خلال السنة حوالي 41 مرة قيمة الصادرات.

خـاتمة:

إن تطبيق الجزائر لهذه السياسات الفلاحية وعلى مدار الـ 15 سنة منذ مطلع الألفية الثالثة وبالرغم من أهمية الحصيلة المحققة في الإنتاج إلا أنها لم ترق إلى المستوى المستهدف ولم تحدث النهضة المنشودة في القطاع، فمعدل الاكتفاء لا يزال ضعيفا جدا في المواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع، ويبقى تلبية أكثر من 30% الاحتياجات من الغذاء عن طريق الاستيراد الحل الآني لسد الفجوة الحاصلة إلى حين يوجد حل نهائي بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوافرة ومراجعة السياسات المطبقة لتكون أكثر فاعلية لتعزيز الأمن الغذائي على الأقل في المواد الأساسية وفي مقدمتها القمح.

إن النتائج المحققة من السياسة المطبقة في الـ 15 سنة الفارطة تدعوا أكثر لزيادة ضبط هذه السياسات وإعادة صياغتها، بعد رصد النقائص على كل المستويات، ومراجعة أساليب دعم القطاع وتشديد الرقابة عليها للتمكن من الوقوف على مكامن الخلل والتي حالت دون تحقيق نجاح اكبر، إضافة الى تسطير برامج دعم وإرشاد وتكوين للفلاحين من أجل الاستخدام التقني والأمثل لعوامل الإنتاج وترشيد استخدام الثروة المائية للحفاظ على استدامة التنمية بالقطاع.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التوجه نحو تنمية متوازية بالقطاعين الفلاحي والصناعي لاستيعاب مخرجات القطاع الأول وتأمين الإمداد للقطاع الثاني، خصوصا في الشعب التي تحوز فيها الجزائر على الاكتفاء أو في المحاصيل الصناعية والقابلة للتوضيب، لإرساء قاعدة متينة للصناعات الغذائية وتحقيق توسع بهذا النوع من المحاصيل عند ضمان تسويقها في اوانه وعدم تعرضه للتلف عند التخزين.

التركيز أكثر على زيادة تدعيم الاستثمار في القطاع وتقديم تسهيلات للاستثمارين المحلي والأجنبي والاهتمام بالمحاصيل التي تحوز الجزائر فيها على مزايا نسبية والتي من شأنها تحقيق فوائض تصديرية فيها لتحصيل العملة الصعبة وتغطية المنتجات التي نعاني العجز فيها او تلك النى لا يمكن إنتاجها سواء لطبيعتها أو لارتفاع تكلفتها مقارنة بالخارج ولنحقق توازن في الميزان الفلاحي وبالتالي سد الفجوة الغذائية أو تقليصها قدر الإمكان.

الهوامش والإحالات:

1 - بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2010، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 09، 2013، ص64.

2 - الجزائر، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص38.

3- رجراج محمد وحداد محمد، التجديد الريفي وأثره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2014، ص796.

4 - الجزائر، مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009، افريل 2005، ص 6.

5- خير الدين معطى الله و عمراني سفيان، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي مطلع الالفية الثالثة، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية- الجزائر، 2014، ص 10 بتصرف.

6- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2000-2010، مرجع سابق ص 48.

7 -MADR, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, rapport du commission national de développement rural, avril 2012. vu sur: http://en.calameo.com/read/00214683047a4a575bbf9. Le 15/02/2017 à 17:27.

8- MADR, La Politique du Renouveau de l'Economie Agricole et du Renouveau Rural, vue le 15/02/2017 à 18:39 sur: www.minagri.dz/conferences.html. p2-10.

9 -MADR, La Politique du Renouveau de l'Economie Agricole et du Renouveau Rural, p3.

10 - رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 287.

11- من كتاب Thomas Robert Malthus لـAn essay on the principle of population نقلا عن:

https://en.wikipedia.org/wiki/An_Essay_on_the_Principle_of_Population. le 06/08/2017 à 22:12.

12- FAO, Food Security Program, practical guides, Published by the EC, 2008, p1.

13 - food security and its determinant factors, available on: https://www.unicef.org/albania/Food_Security_ANG.pdf viewed on 12/07/2017 at 23:48.

14 - محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، ملفات خاصة، قناة الجزيرة متوفر على:

http://www.aljazeera.net/specialfiles viewed on 06/08/2017 at 23:06.

15- رانية ثابت الدروبي، مرجع سابق ، ص.4/3.

16- إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص.1

17- محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، ملفات خاصة، قناة الجزيرة متوفر على:

http://www.aljazeera.net/specialfiles viewed on 06/08/2017 at 23:06.

18 - لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 28.

19 - نفس المرجع، ص 37.

20- رياض محمد المسعودي، واقع الأمن الغذائي في العراق بتأثير بعض المتغيرات الجغرافية ومؤشراته المستقبلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق 2011، المجلد 09، العدد 2، ص 360.

21- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 174.

22 - نسيمة شراطي، معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية " جامعة المدية الجزائر، 2014، ص 10.

23- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2012، ص100.

24 - المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، ، 2007 ص 237.

25- الواردات والصادرات الزراعية في هذا الجدول تحوي: المواد الغذائية+ المشروبات+ التبغ+ التجهيزات الزراعية.

26- محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية-خسائر الواقع وحلول المستقبل-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، العدد52، 2010، ص138وص145.